

موجز عن تقارير البعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018



LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

lade.org.lb



موجز عن تقارير البعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018

Canada

هذا المشروع بدعم من

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2018

يهم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات إحاطة القراء علماً بأنه ولضرورات تتعلق بصياغة وكتابة النص، إضافة الى عدم مرونة اللغة بين التذكير والتأنيث، ولوجود صعوبة لدى البعض في القراءة عند استخدام اللغة الجندرية، لم تقم الجمعية باستخدام التأنيث في النص التالي غير أنها تؤكد على إيمانها المطلق والداعم للمساواة الجندرية في نصوصها وتقاريرها المنتجة كافة وفي مضمون مطالبها والقضايا التي تدافع عنها.



LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

توطئة:

أ. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات:

تقدم بعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات عادة تقييماً شاملاً عن العملية الانتخابية وفقاً للمعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات، ويتنوع حجم البعثات ودورها بحسب الأهداف الرئيسية لكل بعثة. وقد بدأت بعثات الاتحاد الأوروبي منذ العام 2000 بنشر المراقبين الأوروبيين لمراقبة الانتخابات في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي الانتخابات النيابية اللبنانية في العام 2018، وقد أصدرت تقريرها وتوصياتها النهائية.

أ. المعهد الوطني الديمقراطي:

تأسس المعهد العام 1983 كمنظمة غير حزبية وغير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية من خلال إنشاء وتعزيز أدوار المؤسسات والتنظيمات الديمقراطية. ويقوم المعهد بذلك من خلال دعم منظمات مدنية وسياسية ومن خلال مراقبة الانتخابات وتعزيز مشاركة المواطنين وتحسين الانفتاح والمساءلة. وقد نشر المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية في لبنان لتقييم الاستعدادات للانتخابات السادس من أيار 2018، وقد ضمت البعثة خبراء إقليميين في شؤون الانتخابات من شمال أفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية وأصدرت البعثة تقريرها النهائي.

أ. الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

(ANDE) :

تم تأسيس الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات العام 2009 عقب مراقبة الانتخابات البرلمانية اللبنانية، والتي شاركت فيها مجموعة عربية ضمت 37 خبيراً ومراقباً من 17 دولة عربية. تتألف الشبكة اليوم من 16 منظمة من 13 دولة عربية، ويتركز محور عملها على الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والشفافية وحقوق المرأة والحقوق المدنية والمواطنة، وحول مراقبة نزاهة العملية الانتخابية.

أ. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية

الانتخابات (LADE) :

تأسست "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" في لبنان بمبادرة من مجموعة من الناشطين في الحقل العام في 13 آذار 1996، وهي

أجريت في السادس من أيار 2018، وفي يوم واحد، الانتخابات النيابية في لبنان، بعد تأخر عن موعد إجرائها دام نحو خمس سنوات (2013 - 2018)، وقد حظيت هذه الانتخابات باهتمام كبير من العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والبعثات الإقليمية والدولية التي تعنى بمتابعة ومراقبة سير العملية الانتخابية. وقد نشرت هذه المنظمات والبعثات تقاريرها الخاصة بمراقبة وتحليل الأجواء التي رافقت العملية الانتخابية بأكملها، بدءاً من إقرار قانون الانتخابات الجديد 2017/44 الى دعوة الهيئات الناخبة في الخامس من شهر شباط 2018، مروراً بالحملات الانتخابية للمرشحين وتقييم نهار الانتخابات. وكان الهدف من مراقبة العملية الانتخابية تقييم هذه العملية والتأكد من مدى تمتع المواطنين والمواطنات بأحد أبرز حقوقهم المدنية والسياسية ألا وهو حق الاقتراع. وتم ذلك عبر تقييم الإطار القانوني الناظم للانتخابات وعبر التأكد من تطبيق القانون وتطابق القانون والممارسة مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات، ويبقى الهدف المحدد لهذه التقارير هو تحديد ما إذا كانت هذه العملية تحتاج إلى إصلاحات وتغيير من خلال توصيات عملية عملت على استخلاصها هيئات وبعثات المراقبة كافة.

يتناول هذا التقرير مقارنة بين منظمات عدة راقبت الانتخابات البرلمانية اللبنانية العام 2018، وهي: بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، المعهد الديمقراطي الوطني، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. تتناول هذه الورقة البحثية مقارنة تقارير البعثات وجهات المراقبة لناحية:

- التقييم العام للعملية الانتخابية
- الإطار القانوني الناظم للانتخابات
- مشاركة المرأة ترشحاً
- العنف الانتخابي
- أداء هيئة الإشراف على الانتخابات

كما ويتناول التقرير التوصيات التي اقترحتها بعثات المراقبة لتطوير العملية الانتخابية في لبنان.

المادي والمعنوي الذي تمت ممارسته على الناخبين وأتت باكورة المخالفات في تصفير نتائج 479 قلماً للانتخابات المغتربين في الدوائر الصغرى، وغيرها من الممارسات الخاطئة التي فصلتها لادي في تقريرها والتي أدت مجتمعة، بحسب الجمعية، إلى اعتبار الانتخابات غير ديمقراطية.

ا. ملخص تنفيذي لتقارير مراقبة العملية

الانتخابية:

اتفقت جميع البعثات الأجنبية إضافة إلى الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات على ايجابية إجراء الانتخابات لما في ذلك تكريس لمبدأ ديمومتها وانتظام العمل السياسي في البلاد بعد تمديد ولاية كاملة شهدته البلاد بعد الانتخابات النيابية العام 2009.

كما وأشادت البعثات و"LADE" بإيجابية إدخال بعض الإصلاحات على القانون الانتخابي إن لجهة اعتماد البطاقة المطبوعة سلفاً أو لجهة إشراك غير المقيمين في العملية الانتخابية وديمومة هيئة الإشراف على الانتخابات.

إضافة إلى ذلك، أشارت جميع البعثات إلى المال الانتخابي الذي لعب دوراً سلبياً في العملية الانتخابية وفي عدم تكافؤ فرص ظهور المرشحين والمرشحات على الوسائل الإعلامية المختلفة، كما وأشارت جميع البعثات على أن غياب إدراج الكوتا النسائية كان له وقعاً سلبياً لناحية مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية وبأن هناك ضرورة لتوسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات أكان لجهة خفض سن الاقتراع أو لجهة إشراك العسكريين وغيرهم من المحرومين حالياً من الاقتراع في ظل القانون الحالي.

كما وأن جميع بعثات المراقبة اعتبرت أن هناك ضرورة لتشكيل هيئة مستقلة للانتخابات ذات استقلالية مالية وإدارية تقوم بعملها بعيداً عن أي تجاذب سياسي.

غير أنه لم تتطرق جميع بعثات المراقبة في تقييمها للعملية الانتخابية بالتفصيل إلى النظام من حيث حجم الدوائر وعددها والصوت التفضيلي. ففي حين لفتت بعثة "LADE و ANDE" إلى ضرورة اعتماد الدوائر المتوسطة والكبرى وإلغاء الصوت التفضيلي على مستوى الدائرة وإلغاء العتبة الانتخابية المرتفعة، اعتبرت بعثتي الاتحاد الأوروبي والمعهد الديمقراطي الوطني على أن النظام الانتخابي المعتمد ما زال يكرّس الطائفية السياسية.

كما ولم يشر الاتحاد الأوروبي وبشكل مقتضب

جمعية مدنية نضالية مطلية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنة المبنية على أساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة. تعمل الجمعية على إصلاح النظام السياسي وإشراك المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية. كما وتعمل على مراقبة سير العمليات الانتخابية على مختلف أنواعها وإصدار تقارير مفصلة حولها.

مقارنة بين تقارير المراقبة:

ا. التقييم العام للعملية الانتخابية:

في تقييمها العام للانتخابات النيابية، وجدت بعثة الاتحاد الأوروبي أنه وبرغم من أن الأحزاب لم تتبنّ عدداً من الإصلاحات الأساسية إلا أن الانتخابات كانت بشكل عام ديمقراطية كما واعتبرت البعثة أن عملية اقتراع غير المقيمين اتسمت بالشفافية كذلك وجدت بأن جميع القيمين على إدارة العملية الانتخابية أدوا عملهم على نحو فعال ومحايد.

أما بالنسبة للمعهد الوطني الديمقراطي فقد ذكر أن الكلمة الفصل في تحديد مصداقية وشرعية الانتخابات تعود للشعب اللبناني غير أنه وجد في تقريره أن أوجه القصور في عدد من الحالات لم يؤثر كثيراً على محصلة اليوم الانتخابي. كما ونوّه المعهد بالدور الكبير الذي لعبته وزارة الخارجية وموظفي الوزارات المعنية في إدارة الانتخابات، وبدور موظفي أقلام الاقتراع حيث جرت عملية التصويت في معظم الأحيان بفعالية.

لم ينص تقرير بعثة "ANDE" صراحة على عدم ديمقراطية الانتخابات غير أنها ربطت بين ظاهرة ترشح الوزراء على الانتخابات من ضمنهم مسؤولين مباشرين عن إدارة العملية الانتخابية وبين نزاهة وشفافية العملية الانتخابية خصوصاً لجهة غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين وتضارب المصالح وإمكانية استغلال المناصب لغايات انتخابية.

أما "LADE" فاعتبرت أن انتخابات 2018 لم تكن ديمقراطية لأسباب عدة بينها أن أصوات الناخبين كانت مكبلة بالزبائنية، وأن قانون الانتخابات لم يساو بين الناخبين والمرشحين (لجهة النظام الانتخابي والدوائر وقيمة الصوت ولجهة تنظيم الإنفاق الخ) وبأن إدارة الانتخابات لم تكن محايدة بحيث أدارتها حكومة فيها 17 وزيراً مرشحاً في ظل غياب هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات. كما وذكرت الجمعية أن الممارسة الانتخابية أتت لتوسع هوة عدم المساواة بين الناخبين وبين المرشحين من خلال الضغط

استحداث أي تدابير لتحسين تمثيل المرأة في المجلس النيابي إضافة الى حرمان بعض الفئات المهمشة من حق التصويت مثل العسكريين باختلاف رتبهم والمحتجزين رهن المحاكمة. أما بالنسبة الى النظام الانتخابي المعتمد في القانون، اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي أن النظام الانتخابي المعتمد مازال قائما على تقاسم السلطة بحسب الطوائف نظرا للدستور اللبناني، الذي بموجبه يتم توزيع مقاعد البرلمان البالغ عددها 128 بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين كطائفتين رئيسيتين. وهذه المقاعد هي بدورها موزعة بين 11 طائفة متفرعة بين الطائفتين بما فيها مقعدا واحدا للأقليات المسيحية الاخرى (انظر الملحق). فقد عدل القانون الجديد أيضا رسم حدود الدوائر الانتخابية وعدد الدوائر وقد اعتبرت البعثة أن النظام الجديد للانتخابات قد كشف عن مفارقات ملحوظة في عدد الأصوات المعوّل عليها من أجل الحصول على مقعد وذلك بسبب التوزيع الطائفي للمقاعد المحدد في الدستور، وأن هذا التقسيم لا يتناسب مع تغير التركيبة السكانية للدوائر المختلفة كما أنه لا يساهم في الحد من التركيز على الطائفية في النظام الانتخابي اللبناني.

2. المعهد الديمقراطي الوطني:

اعتبرت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني أن قانون الانتخابات الجديد 2017/44 على درجة عالية من التعقيد وقد تم اقراره على عجل، فبالرغم من تضمن هذا القانون إصلاحات عدة كاعتماد النظام النسبي وتصويت المغتربين واعتماد بطاقات الاقتراع المطبوعة سلفا التي بدورها تضمن سرية التصويت وتقلص امكانية شراء الأصوات، اعتبرت البعثة أن القانون الجديد في صيغته النهائية باعتماد النظام النسبي وتوزيع المقاعد على أساس طائفي إضافة الى اعتماد الصوت التفضيلي يحافظ على استمرارية الوضع السياسي الراهن وأنه على الرغم من الإصلاحات الواردة في القانون التي أعطت فرصة لبعض المواطنين لتبني سلوك انتخابي جديد مازال بعض المواطنين يجدون أنفسهم خارج اللعبة السياسية وذلك بسبب عدم وجود نقاش وطني موسع يفسر مضامين القانون الجديد. كما أن القانون الجديد لم يلحظ بعض الإصلاحات كخفض سن الاقتراع من 21 سنة الى 18 سنة واعتماد كوتا للنساء.

المعهد الديمقراطي الوطني إلى ظاهرة ترشح الوزراء على الانتخابات واستغلال مناصبهم لغايات انتخابية على عكس تقرير جمعية "ANDE و LADE" الذين اعتبروا أن من شأن هذه الظاهرة أن تتعارض مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات خاصة لأنها مترافقة مع غياب إدارة مستقلة للانتخابات. أما فيما يتعلق بفترة الحملات الانتخابية واليوم الانتخابي، لم تتطرق جميع البعثات بشكل تفصيلي لموضوع الخطاب الطائفي المتداول والمساعدات العينية والمادية التي أقدم عدد كبير من المرشحين واللوائح على تقديمها للناخبين في تلك الفترة. ففي حين تطرقت البعثات بنحو مقتضب لمستوى الخطاب والعنف في فترة الحملات، خصّصت "LADE" في تقاريرها الانتخابية فقرات تؤكد فيها على ضرورة وضع آليات واضحة لمحاربة الخطاب المذهبي واعتبار جميع المساعدات العينية والمادية المقدمة في طيلة فترة الانتخابات نوع من الرشى الانتخابية.

كما وانفردت "LADE" في اعتبار العملية الانتخابية في لبنان غير ديمقراطية و يشوبها الكثير من الأخطاء منها على سبيل البيان لا الحصر طريقة إدارة عملية اقتراع غير المقيمين واختفاء الكثير من نتائجها أثناء الفرز في لبنان في 6 أيار 2018.

3. الإطار القانوني:

1. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات:

اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي أن القانون الجديد 2017/44 تضمن إصلاحات عدة كانت قد طالبت البعثة بها سابقا، غير أن هذه الإصلاحات لا ترقى الى مستوى المعايير الدولية المرجوة في بعض الجوانب منها. فقد اعتبرت البعثة أن من أبرز الإصلاحات التي وردت في هذا القانون هو اعتماد النظام النسبي عوضا عن النظام الأكثرية الذي كان سائدا في لبنان منذ الاستقلال، كما اعتماد أوراق الاقتراع المطبوعة الرسمية والتي اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي أنها تعزز من سرية الاقتراع. كما اعتبرت أن من إيجابيات هذا القانون أيضا اقتراع اللبنانيين غير المقيمين في لبنان. إضافة الى صلاحيات هيئة الإشراف التي توسعت بشكل طفيف وإن كان ليس على النحو الذي يسمح لها أن تمارس كامل وظيفتها القاضية بمراقبة تمويل الحملات الانتخابية والتزام وسائل الإعلام بالأنظمة الانتخابية. على صعيد آخر، اعتبرت البعثة أن القانون الجديد افتقر الى إصلاحات أساسية عدة منها عدم

3. الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

اعتبرت بعثة الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات أن القانون الجديد 2017/44 يخل بالمعايير الدولية على أصعدة عدة منها عدم اعتماد المعايير الدولية والمعايير الموحدة لتوزيع الدوائر الانتخابية، إذ لم تتم مراعاة عدالة التمثيل بين المواطنين/ات والتنوع وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف ولم تركز على مبدأ العيش المشترك المذكور في الدستور. إضافة إلى ذلك، رأت البعثة أن النسبية قد أفرغت من مضمونها من خلال توزيع الدوائر واعتماد الدوائر الكبرى والصغرى. كما أن اعتماد صيغة متحركة للحصول الانتخابي أدت إلى انعدام التكافؤ وارتفاع ملحوظ للحصول وتفاوت بين الدوائر تصل في بعض الدوائر إلى الـ 20% مقابل 7% في دوائر أخرى. وأشارت البعثة في تقريرها أن القانون الجديد قد رفع من سقف الإنفاق الانتخابي مما يتنافى مع مبدأ المساواة والعدالة، كما وأنه لم يلحظ اعتماد كوتا للنساء لتمكين المرأة اللبنانية من الوصول إلى المجلس النيابي، ولم يصار إلى تخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة وتخفيض سن الترشح إلى 22 سنة. وقد لحظ تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بأن القانون الجديد رفع سقف الإنفاق الانتخابي الذي يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة. أما بالنسبة إلى إيجابيات القانون، اعتبرت البعثة أن اقتراع غير المقيمين لأول مرة هو ظاهرة إيجابية على الرغم من الإشكاليات التي حدثت عند التنفيذ، كقصر مدة تسجيل الناخبين/ات، إضافة إلى بعض التحديات التقنية والتنظيمية. كما اعتبرت البعثة أن اعتماد الورقة المطبوعة سلفاً تعتبر من الإيجابيات في القانون والتي تساهم بدورها في تسهيل العملية الانتخابية وتعزز من سريتها.

4. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات:

في تقريرها انتقدت "LADE" بداية آليات إقرار القانون التي لم تكن تشاركية إذ لم تتم مناقشة أجزاء القانون كافة داخل المؤسسات الدستورية ولم تشارك جمعيات المجتمع المدني في النقاش الذي أدى إلى إقرار القانون من قبل أصحاب المصلحة المباشرة فيه من دون آليات تشاورية وطنية، فجاء القانون نتيجة تفاهات وتقاسم للحصص يضمن إلى حد كبير إعادة إنتاج الطبقة السياسية من جديد. وقد قام المشرعون اللبنانيون بإقرار قانون

الانتخابي جديد على قاعدة النسبية وهو أمر لطالما نادت به لادي كاحدي آليات الاقتراع التي تساهم في تصحيح الخلل في التمثيل في لبنان. إلا أن هذا القانون شوه النسبية بطرق مختلفة، أولها من خلال الدوائر المحددة غير المتساوية والصغيرة لجهة عدد المقاعد. وقد أتت هذه التقسيمات من دون سياق موضوعي ومعيارية، بل جاءت لتراعي في المقام الأول القوى السياسية والطوائف التي تمثلها على حساب المساواة في عدد المقاعد، وبالتالي في قوة الصوت الانتخابي لكل مواطن. ثانياً فإن القانون الجديد تم تلقيحه بالصوت التفضيلي الذي حوّل المنافسة الانتخابية إلى معارك فردية بين أعضاء اللائحة الواحدة بدل أن تكون منافسة بين اللوائح على خياراتها واتجاهاتها ومواقفها وبرامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما أهم المسائل التي قوضت النسبية في هذا القانون بحسب لادي فهي مسألة العتبة الانتخابية. حيث أن القانون حدد في المادة رقم 98 عتبة يجب تجاوزها من قبل اللوائح للحصول على مقعد تساوي الحاصل الانتخابي أي تختلف بين الدائرة والأخرى، فالتفاوت في حجم الدوائر وفي الحاصل الانتخابي أدى إلى فروقات في احتساب العتبة بين دائرة وأخرى وإلى مشكلة في قيمة صوت كل مواطن وفي قيمة المقاعد. ذكرت لادي بالإضافة إلى كل ما سبق بأن القانون الجديد لم يلحظ بعض الإصلاحات كخفض سن الاقتراع واقتراع العسكريين واقتراع المواطنين المجنسين والكوتا النسائية طبعاً وفضلت الجمعية ملاحظاتها على فصل الإنفاق الانتخابي الذي تميز برفع لسقف الإنفاق وتشريع لشراء بطاقات السفر للناخبين وعدم تطويره لآليات الشفافية المالية. وأشارت إلى النقاط الإيجابية في القانون المرتبطة باقتراع اللبنانيين المقيمين خارج لبنان، بقسمة الاقتراع الرسمية وديمومة هيئة الإشراف وتطوير بسيط لصلاحياتها.

المحصلة:

حصل توافق بين تقارير الجهات المراقبة للانتخابات من ناحية إيجابية بعض الإصلاحات الانتخابية التي حصلت في القانون الانتخابي الجديد ذاكرين النظام النسبي واقتراع المغتربين والبطاقة الانتخابية المطبوعة سلفاً. ولكن القانون لم يرق إلى تطلعات هذه الجهات التي ارتأت بأن بعض هذه الإصلاحات الانتخابية لم تعتمد بالشكل

المطلوب، كتطبيق النظام النسبي مع حجم الدوائر المتبع في القانون مع اعتماد النظام الطائفي والصوت التفضيلي والعتبة العالية كلها عوامل ألغت مفعول النسبية الإيجابي، كما واعتبرت التقارير بأن القانون كان منقوصا من ناحية عدم إعطاء هيئة الاشراف صلاحيات أكبر أو عدم السعي لتحسين تمثيل المرأة أو عدم خفض سن الاقتراع والترشح.

IV. مشاركة المرأة:

1. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات:

رأت بعثة الاتحاد الأوروبي أن عقبات اجتماعية ومالية عدة قد واجهت النساء خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، مما أدى الى ضعف في تمثيلها في المجلس النيابي، وعلى الرغم من ذلك شهدت انتخابات العام 2018 زيادة استثنائية في عدد المرشحات مقارنة بالانتخابات السابقة؛ فمن 12 مرشحة للانتخابات النيابية العام 2009 إلى 86 مرشحة في العام 2018 (من 1.7% إلى 14.4%)، ومن الملفت للنظر أن معظم المرشحات في العام 2018 كنّ مرشحات مستقلات. وفي حين أنّ الأحزاب التقليدية لم ترشّح سوى 11 في المئة من النساء في الانتخابات الأخيرة. ورغم زيادة أعدادهنّ، إلّا أنّه تمّ انتخاب 6 نساء فقط، مما يمثل 4.7% من البرلمان. وقد أوصت البعثة باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لزيادة تمثيل المرأة في المجلس النيابي مثلا كتخصيص كوتا للنساء على لوائح المرشحين مقترنة بآليات إنفاذ.

وأشارت البعثة أيضا إلى قانون الأحوال المدنية وقانون الجنسية في لبنان، الذين يتضمنان تمييزاً ضد المرأة اللبنانية. فقانون الأحوال الشخصية ينص على تحويل مكان سجل المرأة تلقائياً إلى مكان قيد زوجها عند الزواج، مما يحرّمها من خيارها الشخصي، وقد أوصت البعثة باصلاح القانون بحيث تعطى المرأة اللبنانية الحق في الاختيار بين الاحتفاظ بمكان قيدها بعد الزواج أو بالتنقل الى مكان قيد الزوج. كذلك بالنسبة الى قانون الجنسية الذي يحرم المرأة اللبنانية من إعطاء جنسيتها لأولادها حتى ولو ولدوا في لبنان، وعلى ذلك أوصت البعثة بإعادة النظر بقانون منح الجنسية لأولاد المرأة اللبنانية اسوة بالرجل. حيث إن مبادئ المساواة وعدم التمييز والحق في الجنسية معترف بها في الكثير من صكوك حقوق الإنسان الملزمة للبنان.

2. المعهد الديمقراطي الوطني:

أشار المعهد الديمقراطي الوطني في بيانه التقييمي الأول حول فترة ما قبل الانتخابات أن الدولة اللبنانية لم تف بالتزاماتها كدولة موقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لأن المرأة اللبنانية وعلى الرغم من كونها تشكل 52% من عدد السكان اللبنانيين، لزالّت غير ممثلة بما فيه الكفاية كقائدة في المعتكرك السياسي. وأشارت البعثة في بيانها أنه مع ختام عملية تسجيل المرشحين في 7 آذار 2018 كان من بين 976 مرشحا مسجلا 113 امرأة. أمّا في القائمة النهائية في 27 آذار تم تشكيل 77 لائحة انتخابية مؤلفة من 597 مرشحا، من بينهم 86 امرأة، وهي تعتبر زيادة ملحوظة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة. غير أنه على الرغم من تزايد عدد النساء المرشحات لم تلمس بعثة المعهد الوطني الديمقراطي أدلة واضحة على اهتمام الأحزاب اللبنانية بتشجيع مشاركة المرأة ترشحا وادارة حملات بحيث تواجه المرشحة اللبنانية صعوبات مالية بسبب ارتفاع كلفة تنظيم الحملات، كما أن شروط تسجيلها تصعب من إمكانية التعرف على اسمها في الدوائر.

3. الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

اعتبرت بعثة الشبكة أن إقرار النظام النسبي واعتماد القسائم الانتخابية المطبوعة سلفا أدت إلى تشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الترشح في انتخابات عام 2018، وخاصّة النساء. ومن بين 113 امرأة من أصل 976 مرشحا ومرشحة، تمكنت 86 منهنّ البقاء حتّى مرحلة تشكيل اللوائح. غير أن فرص وصول النساء إلى البرلمان بقيت ضعيفة بسبب عدم دعم الأحزاب لتوزيع الأصوات التفضيلية عليهم بين الحلفاء ضمن اللائحة الانتخابية، وهذا هو ما أثبتته نتيجة التصويت، إذ تم انتخاب 6 نساء فقط.

4. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات:

بالإضافة إلى مطالبتها بإجراء عدد من الإصلاحات الانتخابية التي تساهم في تعزيز المشاركة السياسية للنساء راقبت "LADE" انتخابات العام 2018 من الزاوية الجندرية وأصدرت تقريرا خاصا بهذا الملف نظرا لأهميته بالنسبة للجمعية. وفي خلاصة تقريرها العام وتقريرها الجندري حددت "LADE" ان تحسين المشاركة السياسية

٧. العنف الانتخابي:

١. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات:

لفتت بعثة الاتحاد الأوروبي في تقريرها على أن فترة الحملة الانتخابية كانت سلمية، غير أنه وقعت حوادث منعزلة، من اعتداءات جسدية على مرشح انتهت بجروح، إلى حواجز على الطرقات واضطرابات كانت بين مؤيدين لسياسيين ومعارضين لهم، بحيث أدى استخدام الأسلحة أحياناً إلى إصابات. ولحل هذه الإشكالات، أوقفت قوات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أعمال العنف، وتدخل الزعماء السياسيون في مناسبات معينة للتخفيف من حدة التوتر. أما يوم الانتخابات، فاعتبرت البعثة أن العملية الانتخابية سارت بشكل سلمي على الرغم من وجود عدد من المواجهات بين مؤيدي الأحزاب، تم على الفور نزع فتيلها من قبل قوى الأمن الداخلي والجيش.

٢. المعهد الديمقراطي الوطني:

لم تتطرق البعثة بشكل عام للوضع الأمني في فترة الحملات الانتخابية، غير أنها اجتمعت مع عدد من المرشحين والمرشحات الذين بدورهم أعربوا عن مخاوفهم من تزايد خطاب الكراهية الطائفي وارتفاع امكانية التخويف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والطرق المباشرة. أما في يوم الانتخابات، فقد اعتبرت البعثة أن الأجواء الانتخابية وعملية التصويت سارت بسلاسة في أغلب الأحيان وسط أجواء هادئة عموماً، غير أنه تخلل العملية الانتخابية بعض حوادث العنف المتفرقة والمعزولة بين الأحزاب أو اللوائح الانتخابية أو المرشحين. كما واعتبرت البعثة أن أجواء التوتر ازدادت في فترة بعد الظهر مع ازدياد نسبة الاقبال على مراكز الاقتراع.

٣. الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

لم تتطرق البعثة في تقريرها إلى موضوع العنف.

٤. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات:

في تقاريرها الدورية خلال فترة الحملة الانتخابية اعتبرت الجمعية أن العديد من المرشحين واللوائح لجأوا الى الخطاب السياسي التحريضي والذي ارتفعت حدته كلما اقتربت البلاد من اليوم

للمرأة اللبنانية يتطلب إدخال للكوتا النسائية على النظام الانتخابي ولكن "LADE" أعضاء أيضاً في تقاريرها على أن عدم العدالة في النظام الانتخابي المعتمد ستدفع ثمنه النساء أولاً. إذ قسّم القانون الجديد لبنان الى 15 دائرة انتخابية وأقر مظهرين جديدين وهما النسبية بدوائر صغرى والصوت التفضيلي الذين ساهما في إعادة إنتاج نفس القوى السياسية. كما ولم يكن الصوت التفضيلي، بشكل عام مساعدا للنساء باعتبار أن الصوت التفضيلي في الانتخابات اقترن بشكل كبير بحجم المساعدات النقدية والعينية التي قُدمت للناخبين. كما وعزز القانون من تمركز الاصوات الطائفية وضمن النفوذ الطائفي/ السياسي للنخبة الحاكمة وأضعف من قدرة القادمين الجدد من المرشحين، ومن بينهم النساء، الذين لا يتمتعون بشبكة علاقات زبائية على "الخرق". كما وأن لغياب الكوتا النسائية اثر سلبي في عدم اقدم النساء على الترشح خصوصاً وأن رسوم الانتخابات البالغة 8 مليون ليرة، إضافة إلى سقف الإنفاق الانتخابي المرتفع أعتبرا من التحديات الأساسية أمام ترشح النساء على الانتخابات.

المحصلة:

اجماع بين بعثات المراقبة على الحاجة إلى إدخال الكوتا النسائية والى توصيف الوضع القائم في انتخابات 2018 بأن هناك رغبة عند النساء اللبنانيات في دخول المعترك السياسي من باب الترشح والوصول الى المجلس النيابي. ورأت البعثات هذا واضحا في ارتفاع نسبة المرشحات في انتخابات العام 2018 عن الانتخابات التي سبقت. إلا أن هذه التغييرات وهذه الإرادة القوية لدى المرأة واجهها تمييز جندي ضدها متواجد في قوانين الأحوال الشخصية وفي تفضيل الأحزاب ترشيح الرجال على النساء وفي غياب للكوتا النسائية في القانون الانتخابي. كل هذه العوامل أدت إلى فوز نسبة ضئيلة من المرشحات وبقاء تمثيل المرأة ضعيف في المجلس النيابي.

المحدد للاستحقاق النيابي. ولم يقتصر هذا التحريض على الكلام فقط، بل تعداه الى اللجوء الى استخدام العنف في عدد من الدوائر التي شهدت معارك انتخابية فترة الحملات كدائرة بعلبك-الهرمل، ودائرة بيروت الثانية بهدف التجيش واللعب على الوتر الطائفي/المذهبي. أما النهار الانتخابي فقد شهد فوضى في عدد كبير من مراكز الاقتراع تخلله بعض التلاسن بين القوى الأمنية والناخبين اضافة الى تلاسن بين الماكينات الانتخابية المختلفة في بعض الدوائر. كما وشهدت بعض الدوائر الانتخابية بعض أعمال العنف الموجهة ضد بعض المرشحين والمرشحات.

٧. هيئة الإشراف على الانتخابات:

١. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات:

اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي أن القانون الجديد قد عزز من صلاحيات هيئة الإشراف فأصبح من مهامها التحقيق في صحة البيانات المالية المقدمة من المرشحين والطلب من وزارة الداخلية والبلديات فرض عقوبات في حال لم تكن صحيحة أو عندما يتخطى المرشحون سقف الإنفاق. كما أن من ضمن صلاحياتها مراقبة وسائل الإعلام، غير أن التأخير في صرف ميزانيتها قد أدى الى تأخير في إطلاق بعض أنشطة الهيئة بما فيها مراقبة وسائل الاعلام. كما اعتبرت البعثة أن القانون الجديد قد أحدث تغييرين مهمين على صعيد استقلالية وديمومة عمل الهيئة، فأصبحت هيئة دائمة تعمل بشكل مستقل ولكن بالتنسيق مع وزارة الداخلية. ومع ذلك، لا تزال الهيئة تعتمد مالياً على الحكومة وليست لها صلاحيات للتحقيق في المخالفات أو الفصل فيها أو فرض عقوبات عليها. كما أن التكاليف المحدود والثغرات والنصوص غير الواضحة في القانون، اضافة الى التأخر في تخصيص ميزانية الهيئة، كل ذلك أدى الى تقويض قدرتها على تنفيذ دورها بفعالية. كما أنه على الرغم من اتخاذ هيئة الإشراف عدة قرارات وقيامها بإجراء بعض التوضيحات حول بعض المسائل التي تتعلق بسير الحملات الانتخابية والإعلام واعتماد المراقبين لم تتواصل بصورة منتظمة مع الرأي العام حول أعمالها مما أضعف تأثيرها على العملية الانتخابية.

2. المعهد الديمقراطي الوطني:

اعتبرت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني أن هيئة الإشراف كانت تعاني من نقص في الموارد وفي الموظفين مما شكل عائقاً أمام قيامها بعملها ضمن صلاحياتها الواسعة. وقد اقتصر دور الهيئة على تقديم توجيهات قليلة للمرشحين والإعلاميين فيما يخص أدوارهم، وقد قوضت قدرتها على المراقبة إلى حد كبير. اضافة الى ذلك، رأت البعثة أن قانون الانتخابات الجديد قد رفع سقف إنفاق المرشحين على الحملات رغم اختلاف هذا السقف بحسب حجم الدوائر واختلاف عدد الناخبين. لكن الإصلاحات التي طرأت على القانون أعطت فرصة أكبر لهيئة الإشراف للتحكم بهذا الأمر. لكن افتقار الهيئة للموارد أدى الى صعوبة التدقيق بالموارد المالية للمرشحين كما وأن الهيئة لا تملك السلطة اللازمة لفرض عقوبات مباشرة على الانتهاكات.

3. الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

اعتبرت بعثة الشبكة أن هيئة الإشراف على الانتخابات لم تتمكن من أداء دورها بكفاءة بسبب صلاحياتها المحدودة، كما أن وضعها القانوني تحت وصاية وزارة الداخلية قد حد من استقلاليتها. وقد تساءلت الشبكة عن دور الهيئة في ضبط أسعار البرامج الإعلامية التي كانت تكلفتها مرتفعة جداً بحيث كان من الصعب على المرشحين توفير الحد الأدنى من الظهور الاعلامي مقارنة بمرشحين آخرين يتمتعون بقدرات مالية عالية. أيضاً لاحظت البعثة أنه كان هناك رفض من جانب وسائل الإعلام للإفصاح عن أسعار الظهور الاعلامي والإنفاق الذي قدر أنه وصل إلى مئة ألف دولار أمريكي كثمان للظهور في حلقة لمدة ساعة، كما ولم تنشر هيئة الإشراف على الانتخابات أي معلومات في هذا الصدد.

4. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات:

اعتبرت الجمعية في تقريرها بأن أداء الهيئة لم يكن على المستوى المطلوب، إذ لم تمارس الهيئة الصلاحيات التي منحها القانون، لا لجهة تنظيم الإعلام والإعلان، ولا لجهة تنظيم الإنفاق. والأسباب لخصتها الجمعية بأربعة أسباب جوهرية وهي تأخر السلطة التنفيذية في رصد وصرف الميزانية الخاصة بالهيئة ما قوّض عملها وحال دون قيامها بالدور المطلوب. السبب

المحصلة:

اعتبرت هيئات المراقبة بمجملها ان القانون الانتخابي الجديد أعطى هيئة الإشراف صلاحيات جديدة ولو محدودة كما وأنه أعطاهم الديمومة والاستقلالية في العمل ولكن بالتنسيق مع وزارة الداخلية. ولكن رغم هذه الإصلاحات، إلا أن الهيئة لا تزال غير مستقلة عن وزارة الداخلية ولا تزال تعتمد مالياً على الحكومة مما أدى إلى تأخر ونقص في مواردها وفي موظفيها مما شكل عائقاً أمام القيام بعملها.

الثاني هو السقف السياسي المنخفض الذي قرره الهيئة لنفسها، إذ قررت هذه الهيئة عدم مواجهة ملف الوزراء المرشحين لضبط ظهورهم الإعلامي واستغلالهم لنفوذهم لغايات انتخابية. أما السبب الثالث فهو السياسة التي اعتمدها الهيئة في عدم مخاطبة الرأي العام اللبناني، والتي تجسدت بعدم إعلان الهيئة عن الإجراءات التي قامت بها أحياناً، والتكتم الشديد حيال المشاكل المالية واللوجستية التي عانت منها. أما السبب الرابع فهو فهم أعضاء الهيئة لدورهم ومهامهم المغاير أحياناً عما يحدده القانون أو المبني على تفسير ضيق لنص القانون. كل هذه الأسباب قوضت عمل الهيئة وأوحت للرأي العام أو المتابعين أن هذه الهيئة ضعيفة ومتقاعسة عن القيام بمهامها.

جدول مقارنة:

ANDE	المعهد الوطني الديمقراطي	الاتحاد الأوروبي	LADE		
✓	✓	✓	✓	تخفيض رسوم الترشيح	تعديلات قانونية
✓			✓	تعديل النظام الانتخابي على صعيد عدد الدوائر الانتخابية وأحجامها وتقسيماتها.	
✓			✓	إلغاء العتبة الانتخابية العالية	
✓		✓	✓	إقرار التصويت مكان السكن	
		✓	✓	اقتراع المجنسين والعسكريين والمحتجزين رهن التحقيق	
✓	✓	✓	✓	اعتماد كوتا نسائية مؤقتة	
✓	✓		✓	إنشاء إدارة انتخابية مستقلة عن وزارة الداخلية والبلديات	
✓	✓	✓	✓	اعتماد آليات صارمة للإنتفاق الانتخابي	
✓			✓	إلغاء الصوت التفضيلي	
			✓	إلغاء المقاعد النيابية الإضافية الخاصة باللبنانيين المقيمين خارج لبنان	
			✓	تمكين المواطنين والمواطنات والهيئات المدنية من تقديم مراجعات وشكاوى أمام المجلس الدستوري	
✓			✓	فصل النيابة عن الوزارة	
			✓	تعديل قانون من أين لك هذا وحث المجلس الدستوري بنشر التقارير المالية التي يستلمها من النواب المنتخبين	
			✓	تعديل قانون الحق بالحصول على المعلومات لجهة إلزام السلطات اللبنانية بنشر أي عقد تقوم به	

ANDE	المعهد الوطني الديمقراطي	الاتحاد الأوروبي	LADE		
✓	✓	✓	✓	خفض سن الترشح والاقتراع	تعديلات دستورية
			✓	إضافة مادة تحديد مدة ولاية المجلس النيابي مع النص صراحة على عدم جواز التمديد	
✓			✓	إضافة مادة تمنع أي تعديل على قانون الانتخابات قبل سنة من تاريخ إجرائها	
✓	✓	✓	✓	تعزيز صلاحية مراقبة هيئة الإشراف على الانتخابات ومنحها الاستقلالية المالية والادارية التامة	أعمال إجرائية
✓	✓	✓	✓	على السلطات المعنية، كل بحسب اختصاصها الانتخابي نشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات	
✓	✓	✓	✓	على الوسائل الإعلامية إتاحة فرص ظهور متكافئة لجميع اللوائح والمرشحين	
✓	✓	✓	✓	اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول ذوي العاقة الى مراكز وأقلام الاقتراع	
✓	✓	✓	✓	إطلاق برامج تثقيفية للناس وحملات إعلامية للناخبين في بداية الحملات الانتخابية	

* يهـم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الإشارة إلى أن عدم الاجابة على بعض الإصلاحات المطروحة في الجدول لا يعني بتاتاً أن البعثات غير معنية أو غير موافقة على الإصلاح، إنما لم يتم ذكره في التصريحات أو التقارير أو البيانات الخاصة بالانتخابات، كما وأن بعض البعثات تعتبر أن بعض الإصلاحات المطروحة تدخل في صلب الشأن الداخلي للنظام السياسي اللبناني وبالتالي ارتأت عدم التطرق إليها.



LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb

